20 September 2005
Arabic

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٢٦٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في ما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"اعترافا بالطابع المعقد للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، أكد مجلس الأمن الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

"وشدد مجلس الأمن على أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على كاهل الحكومات الوطنية، وعلى أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكن أن يضطلعوا بدور مهم في دعم الجهود الوطنية من أجل منع نشوب الصراعات، ويمكن أن يساعدوا في بناء القدرات الوطنية في هذا الميدان، واعترف بأهمية الدور الداعم الذي يؤديه المجتمع المدني في هذا الصدد.

"وكرر مجلس الأمن تأكيد الحاجة إلى أن تستند هذه الاستراتيجية إلى التعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني حسب الاقتضاء، بما يعكس أوسع نطاق ممكن من الآراء.

"وأبرز مجلس الأمن المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني المفعم بالحيوية والمتنوع في منع الصراعات وفي تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولاحظ أن المجتمع المدني الجيد الأداء يتمتع بميزة المعرفة المتخصصة والقدرات والخبرات والروابط مع جماهير الناخبين الرئيسيين، ولديه التأثير والموارد، وهو ما يمكن أن يساعد أطراف الصراع على التوصل إلى حل سلمي للمنازعات.

"ولاحظ مجلس الأمن أن بإمكان المجتمع المدني الذي يتسم بالقوة والشامل لجميع الفئات توفير القيادة المحلية، والمساعدة على تشكيل الرأي العام وتيسير

المصالحة بين المجتمعات المحلية المتصارعة والإسهام في هذه المصالحة. وأكد مجلس الأمن أيضا على الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه القطاعات في إقامة جسر للحوار واتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة بين أطراف الصراع.

”وشدد مجلس الأمن على علاقته مع المجتمع المدني وعزمه على تعزيز هذه العلاقة بما في ذلك، حسب الاقتضاء، عن طريق أمور منها، عقد الاجتماعات وفق صيغة آريا، وعقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني المحلية أثناء زيارات البعثات الموفدة من المجلس.

”واتفق مجلس الأمن على إبقاء هذا البند قيد الاستعراض“.